



الانتحار شنقا من أبرز أساليب إنهاء الحياة في إيران (Getty)

تزايد حالات الانتحار ومحاولاته في إيران على وقع الازمات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة بعد العقوبات الأميركية، وفق ما يوثقه تحقيق «العربي الجديد» والذي يتتبع أكثر الفئات التي تقع ضحية للظاهرة ومناطق انتشارها

الانتحار ففي إيران

ترد اقتصادي واجتماعي يفاقم الظاهرة

الصعبة خلال السنوات الأخيرة والناجمة عن العقوبات الأميركية، المشاكل النفسية في المجتمع الإيراني، حيث بات نحو 30 في المائة من الإيرانيين يواجهون اضطرابات نفسية، كما يقول الطبيب النفسي أمير حسين جلال، مشيراً إلى أن «الفقر له آثار متعددة، منها أيضاً الحرمان من الوصول إلى خدمات الصحة النفسية أو الوصول إليها بشكل غير كاف».

السم الأكثر انتشاراً

يلجأ المنتحرون إلى أساليب متعددة لإنهاء الحياة في إيران، أهمها الشنق والحرق وتناول السم والقفز من مكان مرتفع، ويضيف الطبيب النفسي حسين أسديبي أن المناطق الزراعية مثل المحافظات الشمالية ينتشر فيها الانتحار عبر تناول السم، خاصة فوسفيد الألومنيوم المعروف في إيران بـ«قرص الرز» (قرص برنج)، المستخدم لمواجهة الآفات الزراعية، كما أن الانتحار حرقاً هو الأكثر انتشاراً في المحافظات الغربية مثل إيلام وكرمانشاه. وزادت نسبة الوفيات بسبب تناول سم قرص الرز 35 في المائة، خلال الشهر الخمسة الأولى من العام الماضي، إذ انحدر خلال هذه الفترة 428 شخصاً بهذه الطريقة، وفقاً لتقرير صادر عن منظمة الطب العدلي الإيرانية، في 17 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

انتشار الانتحار غرب إيران

تعد محافظات إيلام وكرمانشاه ولسان وهمدان وكهكيلوية وبويرأحمد، غربي إيران، الأعلى في معدلات الانتحار، كما يقول الخبير الاجتماعي الدكتور أمير قادرزاده، أستاذ علم الاجتماع في جامعة كردستان، غربي البلاد، لـ«العربي الجديد»، موضحاً أن «الانتحار في هذه المحافظات منتشر بين فئة الشباب وتحديدا النساء أكثر من غيرهن لمعانتهن من آثار عدم المساواة واقتزارهن لمصادر القوة، ما جعلهن عاجزات عن تنظيم شؤون حياتهن، واختلت علاقتهن بالبيئة المحيطة بهن». ويؤدي الصراع بين الأصالة والحداثة، كما يقول الخبير قادرزاده، إلى اشتداد ضغط القوالب التقليدية المتصلبة وضعف الهياكل الرسمية في خلق فرص عمل وعلاقات وشراكة اجتماعية لهذه الفئات، ما يسفر عن تفاقم الضغوط عليهم، ويجعلهم عاجزين عن التغيير والتعبير عن مطالبهم وتحققها، ولذلك يلجأون إلى الانتحار للنخلص من الوضع المعقد الذي يعيشونه. ولا توجد عقوبة في القوانين الجزائية الإيرانية لمن يقدم على الانتحار أو يشرع في ذلك، وبالتالي لا يمكن ملاحقة هؤلاء الأشخاص، كما يقول المحامي الإيراني الدكتور عبد السلام أرشدي.

كما أن التحريض أو المعاونة ليس جرماً ولا تترتب عليه عقوبة قانونية، بحسب إفاضة أرشدي لـ«العربي الجديد»، مشيراً إلى أن من يحضر أدوات الانتحار أو يدل شخصاً على طريقة إنهاء حياته، سواء فشل أو نجح في الانتحار، لا يُعاقب قانونياً، إلا في حالة استثنائية فقط، إذا كان ذلك عبر الفضاء الافتراضي وفق المادة 743 من قانون العقوبات الإسلامية.

الأسلحة أو الشنق أو القفز من مكان مرتفع». وأضاف أن «ثمة تقديرات بأن بعض حالات الإقدام على الانتحار بين الذكور، والتي لا تؤدي إلى الموت، لا يتم الإبلاغ عنها أو لا يرغب هؤلاء في الحصول على الدعم الطبي النفسي»، عازياً ذلك إلى أن «الإناث غالباً مستعدات أكثر من الذكور للحصول على الخدمات الطبية للتغلب على المشاكل النفسية، فهن أكثر انفتاحاً وتقبلاً لهذا الأمر، وإظهار مشاكلهن، لكن الرجال ليسوا هكذا».

علاقة الوضع الاقتصادي بتفاقم الانتحار

ثمة عوامل اقتصادية واجتماعية مرتبطة بها تقف وراء الارتفاع المستمر لعدد المنتحرين ومن يحاولون إنهاء حياتهم، كما يرى الخبير جلال ندوشن، مشيراً إلى تفاقم الوضع الاقتصادي على خلفية الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي (عام 2018)، وتشديد العقوبات أدى إلى عدم استقرار اقتصادي في الأسواق المالية وزيادة نسبة التضخم. ويقول رئيس لجنة الوقاية من الانتحار إن الفقر والبطالة والتضخم عوامل خطيرة تؤدي إلى زيادة الأمراض النفسية، لافتاً إلى أن 73 في المائة من حالات الانتحار سجلت في هوامش المدن والأرياف، فساكن هذه المناطق يعيشون بدخل أقل ويواجهون «الفقر والتمييز والبطالة وضعفاً اجتماعياً وصحياً سيئاً»، مضيفاً أن العيش على الهوامش يقلل فرص الوصول إلى الخدمات الصحية لكونها غير متوفرة فيها، ثم إن سكانها لديهم أولويات قصوى أخرى في حياتهم، تتمثل في توفير حاجاتهم الأساسية مثل الغذاء والسكن.

وزاد الفقر في إيران خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت على خلفية الأزمة الاقتصادية الناتجة عن العقوبات الأميركية الشاملة. ويؤكد مركز دراسات الرخاء الاجتماعي التابع لوزارة التعاون والعمل والرخاء الاجتماعي في أحدث بحث له، نشر في 4 أغسطس/ آب 2021، إلى أن أكثر من ثلث أفراد الشعب الإيراني البالغ عددهم 85 مليون نسمة، يعيشون ضمن معدلات الفقر المدقع بعدما زادت نسبة الفقر خلال العام الماضي بنسبة 38 في المائة. ويضيف التقرير أن نسبة الفقر سجلت «ارتفاعاً كبيراً» خلال عامي 2018 و2019، أي بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات على إيران، لنصل إلى 32%، لافتاً إلى أن أكثر من ثلاثين مليوناً من الإيرانيين باتوا ضمن نطاق الفقر المدقع. وتؤكد نتائج بحث علمي حول تأثير الاقتصاد على الانتحار في إيران، في ثلاثين محافظة إيرانية، من العام 2007 إلى 2021، نشرته مجلة «علوم شرطة همدان» المحكمة، أن العوامل الاقتصادية لها «تأثير ذو مغزى» على الانتحار في البلاد، ويؤكد البحث أنه مع تحسن المؤشرات الاقتصادية خلال بعض هذه السنوات، وما تبعه من ارتفاع منسوب الأمل بالمستقبل، تراجع الانتحار. لكنه ارتفع مع زيادة التضخم والبطالة وهبوط الدخل. وتوضح النتائج أن زيادة البطالة بنسبة مئوية واحدة ترفع الانتحار بنسبة 12%، وزادت الظروف الاقتصادية



زادت نسبة الفقر في إيران خلال العام الماضي بنسبة 38 في المائة

30 في المائة من الإيرانيين يواجهون اضطرابات نفسية

العالمي 9 لكل 100 ألف شخص، وفق تقرير صادر عن منظمة الصحة العالمية في يونيو/ حزيران الماضي، لكن بالرغم من الرقم السابق تشهد معدلات الانتحار في إيران زيادة سنوية، إذ ارتفعت من 3306 حالات في عام 2015 إلى 5143 حالة عام 2019، أي بنسبة زيادة 56 في المائة، كما ارتفعت سنوياً منذ عام 2016 وحتى عام 2019، بنسبة تراوح بين 8% و10%، وفقاً لما ورد في «البرنامج الوطني للوقاية من الانتحار»، والذي أعلنت عنه وزارته الصحة والداخلية الإيرانيتان، في فبراير/ شباط 2021.

الإناث في صدارة المقدمين على الانتحار

في عام 2019، سجلت وزارة الصحة الإيرانية 102,819 محاولة انتحار في أنحاء إيران، 63,2 في المائة منها تعود للإناث و36,5% للذكور، إلا أن أرقام الحالات المؤدية إلى الموت الحتمي بين الذكور أكثر من الإناث، إذ من بين 5143 حالة انتحار في العام نفسه 3626 للذكور (70,5%)، و1517 للإناث (29,5%)، بحسب «البرنامج الوطني للوقاية من الانتحار»، والذي كشف أن من بين المنتحرين 7,8% أطفال وأحداث، أعمارهم أقل من 18 عاماً، و21% في عمر بين 18 و24 عاماً، و13,9% من الفئة العمرية بين 25 و29 عاماً، و25,5% أعمارهم بين 30 و39 عاماً، و15,4% بين 40 و49 عاماً، و8,4% في الفئة العمرية بين 50 و59 عاماً و7,9% من 60 عاماً فصاعداً. ويفسر الطبيب النفسي جلال ندوشن زيادة محاولات الانتحار بين الإناث وفي الوقت نفسه زيادة عدد المنتحرين الذكور، بأن محاولات الانتحار عالمياً بين الإناث أكثر من الذكور، ويعود نجاح محاولات الذكور أكثر من الإناث إلى أن «النساء عادة يستخدمن طرقاً مثل تناول الأدوية والأقراص، والتي يمكن إنقاذهم من الموت عبرها في حال لم يفت الوقت، مقارنة بالرجال الذين يلجأون إلى الطرق الأكثر خطورة، مثل استخدام

طهران: صابر غل عسيري

انتحار الشاب الإيراني حميد رضا شنقا في بيته، العام الماضي، وترك خلفه زوجة واثنين من الأبناء، عجز عن رعايتهم بسبب ديونه المتركمة، كما تقول عائلته القاطنة في منطقة ري، جنوب طهران، موضحة أن رضا البالغ من العمر 42 عاماً، كان يعمل في مطعم براتب زهيد يوازئ 100 دولار تقريباً، وبعد نفسي كورونا وإغلاق المطاعم، اضطر إلى العمل في نقل الركاب عبر دراجته النارية، لكن العائد لم يكن يكفي نفقات العائلة، ما دفعه إلى سحب مدرسته التي تبلغ نحو 3 آلاف دولار، واقتراض الفين آخرين لاستمرارها في البورصة، غير أنها هوت وفقد الشاب «الهادئ» 70% من المال، فدخل في حالة اكتئاب قبل انتحاره. ويعد رضا واحداً من بين 3589 منتحراً، خلال الشهر الثمانية الأولى من العام الإيراني الماضي (بدأ في 21 مارس/ آذار 2020 واستمر حتى 21 مارس 2021)، ما يكشف عن ارتفاع بنحو 4,2% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، وفق إفاضة الدكتور أمير حسين جلال ندوشن، رئيس لجنة الوقاية من الانتحار بجمعية الأطباء النفسيين غير الحكومية، والذي لفت إلى أن منظمة الطب العدلي التابعة للسلطة القضائية ووزارة الصحة، المخولتين رسمياً بالإعلان عن أرقام الانتحار، لم تعلن عن الأرقام الرسمية منذ 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020. ويبلغ المعدل اليومي لحالات الانتحار في إيران نحو 15 حالة، غير أن محاولات الانتحار غير الناجحة والتي تحاول الأسر إخفاءها ولا ترغب في الكشف عنها، تصل نسبتها إلى ما بين 20 و30 ضعف حالات الانتحار الفعلية، أي نحو 250 حالة يومياً في عموم إيران، وبين 40 إلى 90 حالة في العاصمة، وفق تقرير ندوشن، الذي استقاه من أرقام رسمية، قائلاً: «معدلات الانتحار في إيران أقل من العالمية، إذ تبلغ 6 من بين كل 100 ألف شخص، والمتوسط